حقائق عن قضية تعبئة العمالة الإجبارية

□ إن ادعاء اليابان بأن قرار المحكمة العليا الكورية في عام 2018 ينتهك اتفاقية حق طلب التعويضات الكورية اليابانية لعام 1965، ويهدد النظام الدولي بعد الحرب وفقا لمعاهدة سان فرانسسكو للسلام في عام 1951، هو ادعاء لا أساس له من الصحة.

○ فاتفاقية حق طلب التعويضات الكورية اليابانية لعام 1965، التي أبرمت حسب المادة 4 من معاهدة سان فرانسسكو للسلام لعام 1951، تنص على تصفية علاقات المطالبات والالتزامات المالية والمدنية التي حدثت في فترة السيطرة الاستعمارية اليابانية غير المشروعة فقط، وتلتزم كوريا الجنوبية باتفاقية التعويضات.

○ كما أن معاهدة سان فرانسسكو للسلام لعام 1951 تنص على تخلي الدول المتحالفة عن حق طلب التعويضات عن أعمال اليابان غير القانونية خلال الحرب (المادة 14 منها) بينما جمهورية كوريا باعتبارها ضحية للسيطرة الاستعمارية اليابانية وليست دولة ضمن الدول المتحالفة، فإنها ليست من الأطراف الموقعة على المعاهدة.

□ تدعي الحكومة اليابانية أن جميع الشؤون الخاصة بالتعبئة الإجبارية قد تم حلها بشكل تام ونهائي من خلال اتفاقية حق طلب التعويضات الكورية اليابانية لعام 1965، إلا أن هذه الاتفاقية لا تحتوي على مسألة التعويضات عن الأعمال غير الإنسانية وغير المشروعة التي تتعلق مباشرة بالسيطرة الاستعمارية اليابانية غير المشروعة وتنفيذها الحرب العدوانية.

○ أصدرت المحكمة العليا الكورية في عام 2018 حكما يقول "إن حق طلب التعويضات على أساس السيطرة الاستعمارية غير القانونية وتنفيذ الحرب العدوانية للحكومة اليابانية والأعمال غير الإنسانية وغير المشروعة للشركات اليابانية، غير مُضَمّنَة في مواضع تطبيق اتفاقية حق طلب التعويضات الكورية اليابانية، ولا تنتهي صلاحية طلب التعويضات". وتجدر الإشارة إلى أن هذه الموضوعات لم يكن من الممكن أن يتم تضمينها في معاهدة حق طلب التعويضات، لأن اليابان لم تعترف بالمسؤولية القانونية عن سيطرتها الاستعمارية غير المشروعة خلال عملية المفاوضات المستعصية التي أدت إلى إبرام اتفاقية حق طلب التعويضات.

○ وبعد الحرب اتخذت الحكومة اليابانية أيضا موقفا يفيد بعدم اختفاء صلاحية حق طلب

التعويضات عن الأضرار الفردية.

□ ختاما، إن ادعاء اليابان بأنه تم حل جميع الشؤون الخاصة بالتعبئة الإجبارية حسب اتفاقية حق طلب التعويضات الكورية اليابانية لعام 1965، رغم أنها تنفي مسؤوليتها بشكل متسق ومستمر عن السيطرة الاستعمارية والتعبئة الإجبارية غير المشروعة، يعتبر مفارقة. كما أن ادعاء اليابان بأن كوريا الجنوبية انتهكت اتفاقية حق طلب التعويضات، هو ادعاء أحادي وتعسفي يخدم هدفها السياسي المتمثل في تحريف التاريخ وليس له أي قيمة أو اعتبار.